المؤتمر الدولي 2021 م حول ضمان جودة مؤسسات التعليم العالي

27 - 28 / فبراير / 2021م

الإعتماد المحلي لمُؤسسات التعليم العالي في ليبيا: المُتطلبات والتحديات

الدكتور / صبري جبران محمد الكرغلي
أستاذ مُشارك في إدارة التسويق
Sabri.elkrghli@uob.edu.ly

المُحتويات

- مقدمة
- مفهوم الإعتراف والاعتماد المحلي
- مُتطلبات الاعتماد المُؤسسي
- مُتطلبات الاعتماد البرامجي
- تحديات الإعتماد المحلي
- خاتمة

مقدمة

- سيتم خلال هذا اللقاء العلمي تسليط الضوء على مفهوم الإعتراف والإعتماد لمُؤسسات التعليم العالي. كما سيتم التطرق للمعايير والمُتطلبات التي تحتاج إليها المُؤسسة التعليمية كي تتحصل على الإعتماد المُؤسسي والبرامجي.
- أيضاً سيتم مُناقشة التحديات أو المُعوقات التي تُواجه المُؤسسات التعليمية في طريقها نحو الحصول على الإعتماد.
- وأخيراً سيُختتم اللقاء بالحديث عن أهم عوامل النجاح التي تحتاجها المُؤسسات التعليمية العامة والخاصة لكي تتمكن من الحصول على الإعتماد المُؤسسي والبرامجي، وتستطيع بالتالي من تقديم خدمات تعليمية تتوفر فيها الحدود الدينا من إشتراطات ضمان الجودة.

الإعتراف والإعتماد

Recognition

ACCREDITATION

أسئلة مطروحة على المُشاركين؟!!!

- هل مُؤسسات التعليم العالي (معاهد عليا وجامعات سواء كانت عامة أوخاصة) في ليبيا مُعتـــــرف بهـــا محلياً؟ وهل هي مُعتمدة؟ وكيف تحصلت على هذا الإعتراف والإعتماد لتزاول تخصصها وتُحقق رسالتها ورؤيتها؟
- هل يعترف العالم الخارجي بمُؤسسات التعليم العالي في ليبيا؟
- ماهي علاقة وزارة التعليم وإدارة التعليم الخاص ومركز ضمان الجودة بمُؤسسات التعليم العالي في ليبيا؟
- ماهي الآليات التي من خلالها تتحصل مُؤسسات التعليم العالي في ليبيا على الإعتراف والإعتماد المحلي.

مفهوم الإعتراف Recognition

- يُقصد بالإعتراف حصول أو توفر درجة من التوافق والإجماع أوالقبول لصحة وسلامة شيءٍ ما، وإظهار الآخرين له درجة من الإحترام والإعجاب بـــــــه.
- الإعتراف بالمُؤسسة التعليمية هي مرحلة سابقة للإعتماد، فإذا مُنحت المُؤسسة التعليمية ترخيص أو إذن مُزاولة (License) بمُمارسة نشاط التعليم من قبل الجهات المُختصة بشؤون التعليم في الدولة (إدارة التعليم الخاص أو وزارة التعليم)، تكون تلك المُؤسسة مُعترف بها (Recognised)، ويتعامل العالم مع تلك المُؤسسة على أنها مُؤسسة تعليمية مُعترف بها كونها مُرخص لها رسمياً من هذه الإدارة أو الوزارة.

مفهوم الإعتماد *Accreditation*

- يُقصد بالإعتماد (Accreditation) المُصادقة (Approval) والتأكيد المُستندي (Confirmation) الرسمي بصحة شيءٍ ما، مع تحقق الشروط الدالة على وجـــــــــــــــوده.

مفهوم الإعتماد Accreditation

- يُقصد بالإعتماد – في مجال التعليم - مجموعة من الإجراءات الإدارية والفنية التي يقوم بها المركز الوطني لضمان الجودة (كونه جهة الاعتماد في ليبيا)، للتأكد من توفر الشروط أوالمُواصفات أو المعايير العلمية بالمُؤسسة التعليمية وبرامجها المُختلفة، وفقاً لما هو مُحدد في دليل معايير ضمان الجودة المُؤسسية والبرامجية.
- حيث يمنح المركز شهادة رسمية (Accreditation Certificate) بالإعتماد المُؤسسي أو البرامجي إذا توفرت الحدود الدنيا المقبولة للإعتماد (0.65 – 0.75)، ويكون هذا الإعتماد بصلاحية زمنية تتراوح بين السنة وخمس سنوات على الأكثر.
- الإعتراف بالمُؤسسة التعليمية وحده من خلال الترخيص الحكومي لا يعني بالضرورة أنها مُؤسسة مُعتمدة وموثوق في مُخرجاتهـــا.

مُستويات الإعتماد المحلي المطلوب من المُؤسسة التعليمية

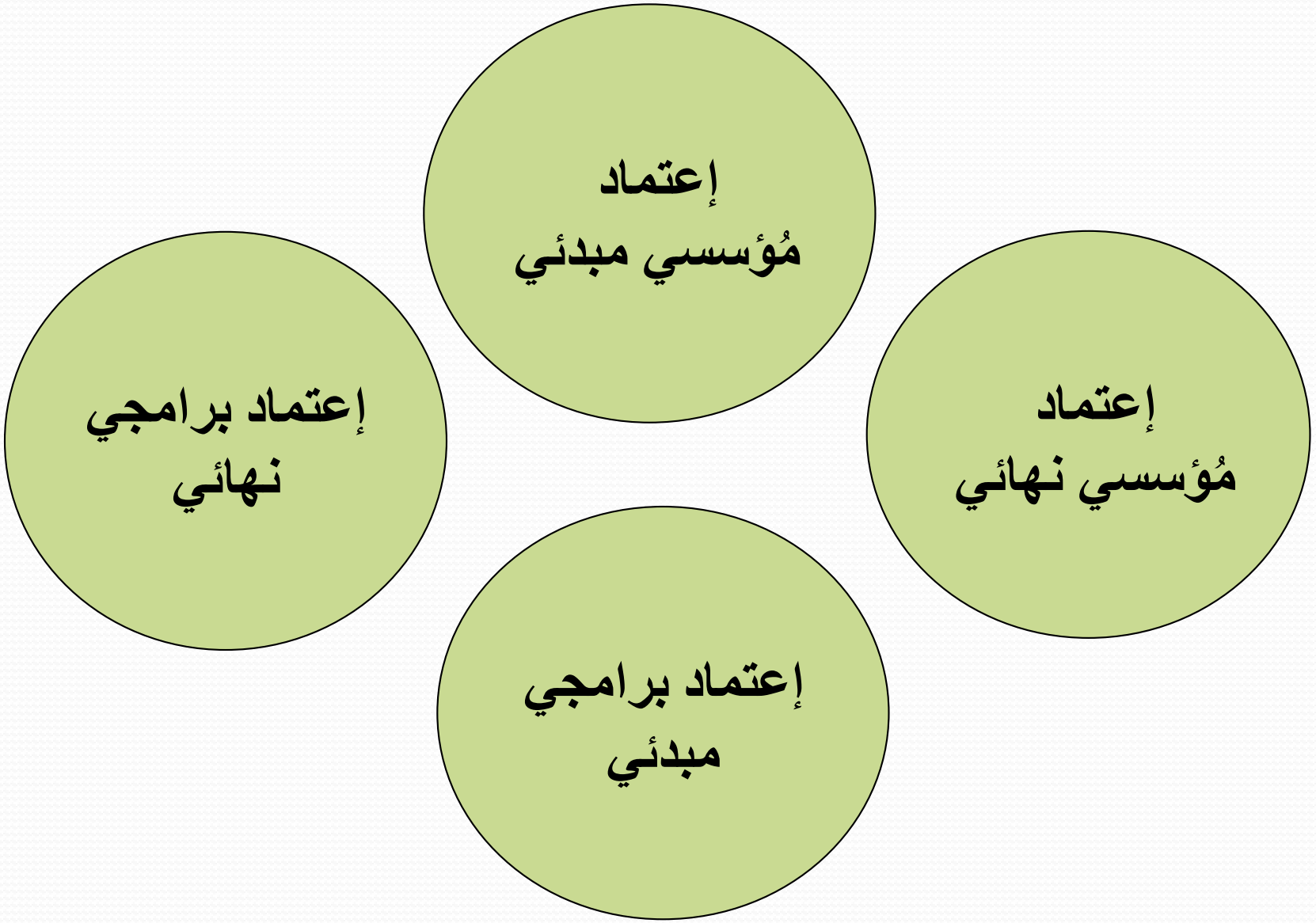

مُتطلبات المُؤسسة التعليمية للحصول على الإعتماد

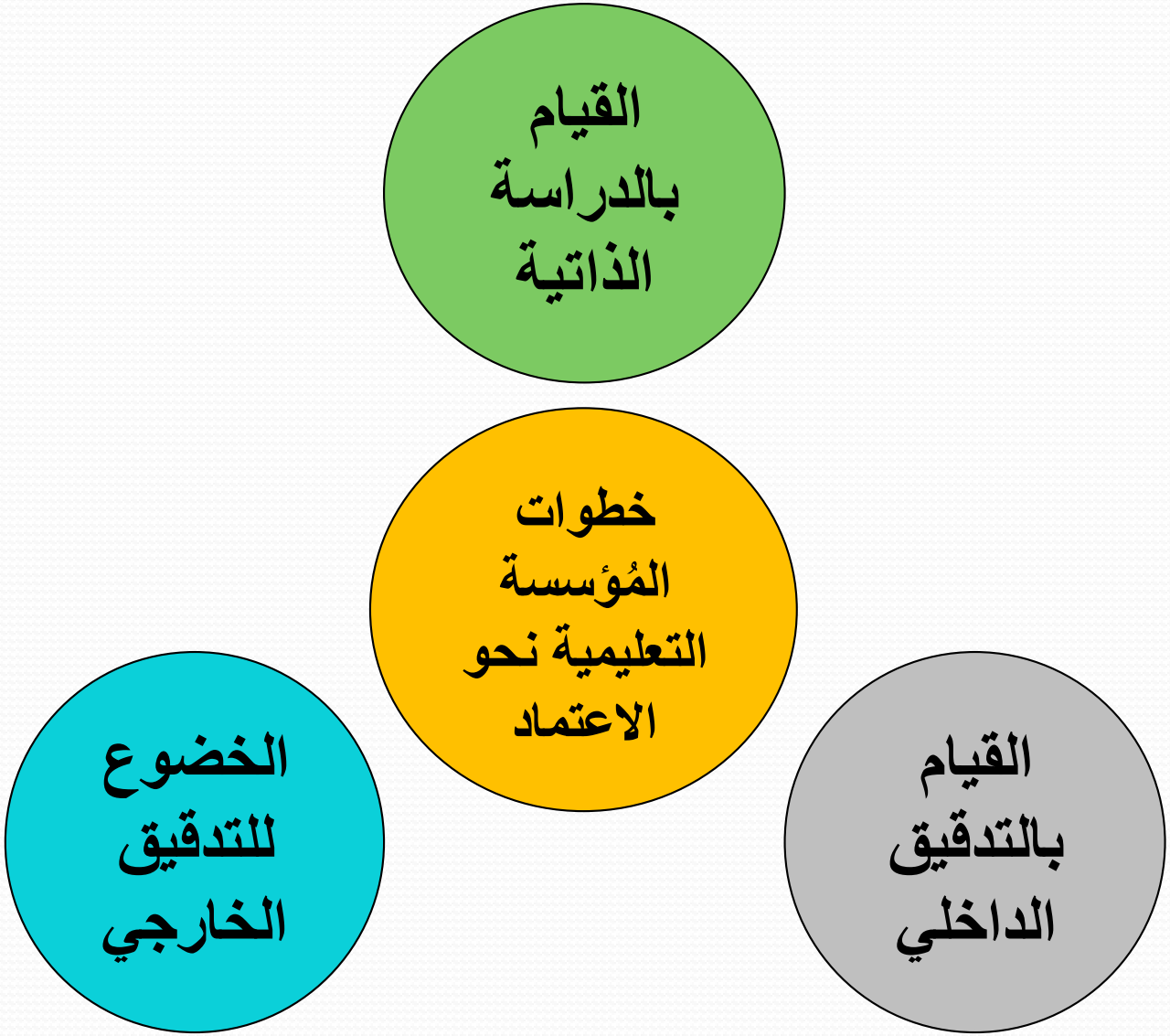

رسم توضيحي لمُتطلبات عملية الاعتماد

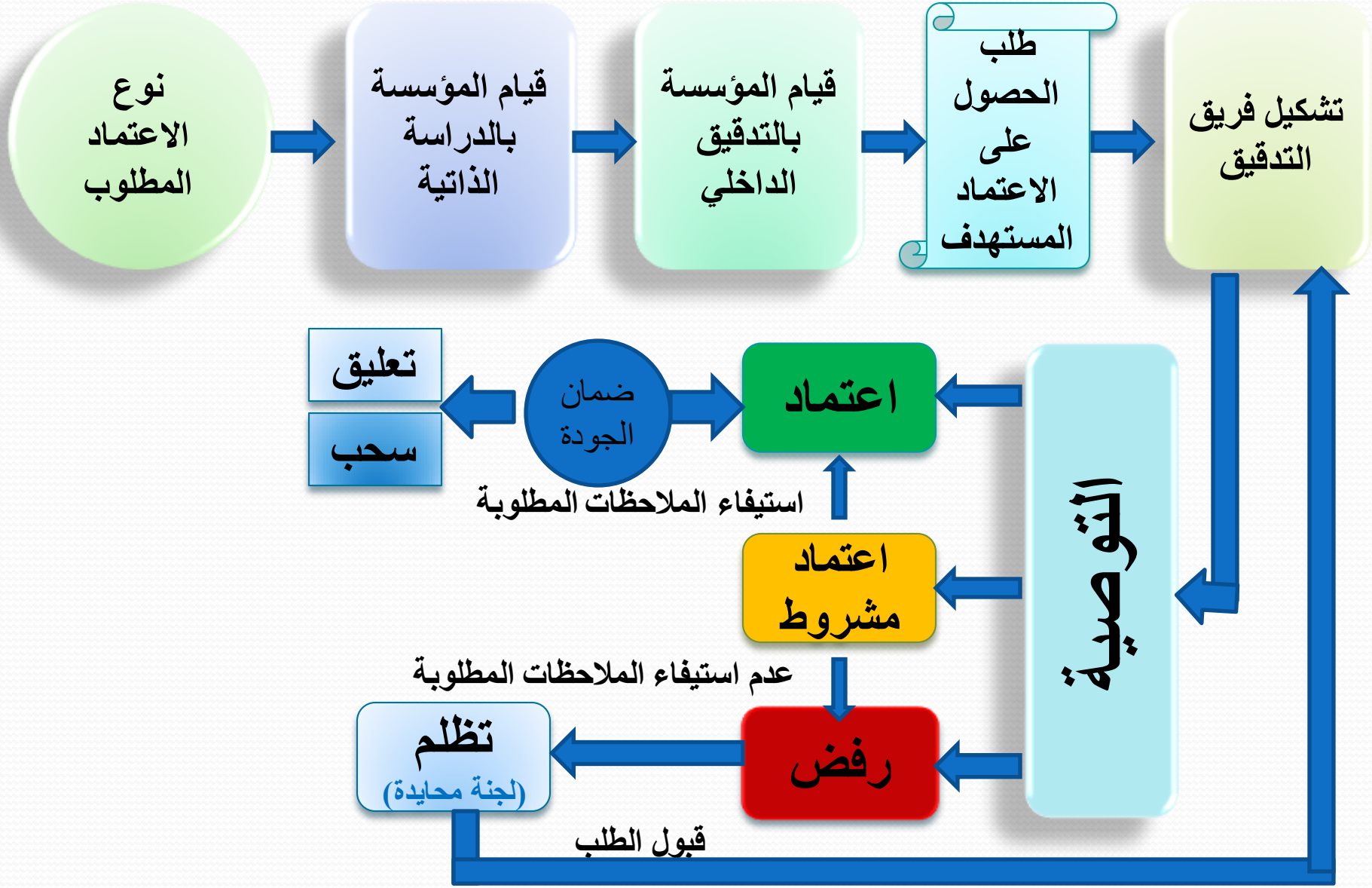

معايير الإعتماد المؤسسي

معايير الإعتماد البرامجي للدراسات الجامعية

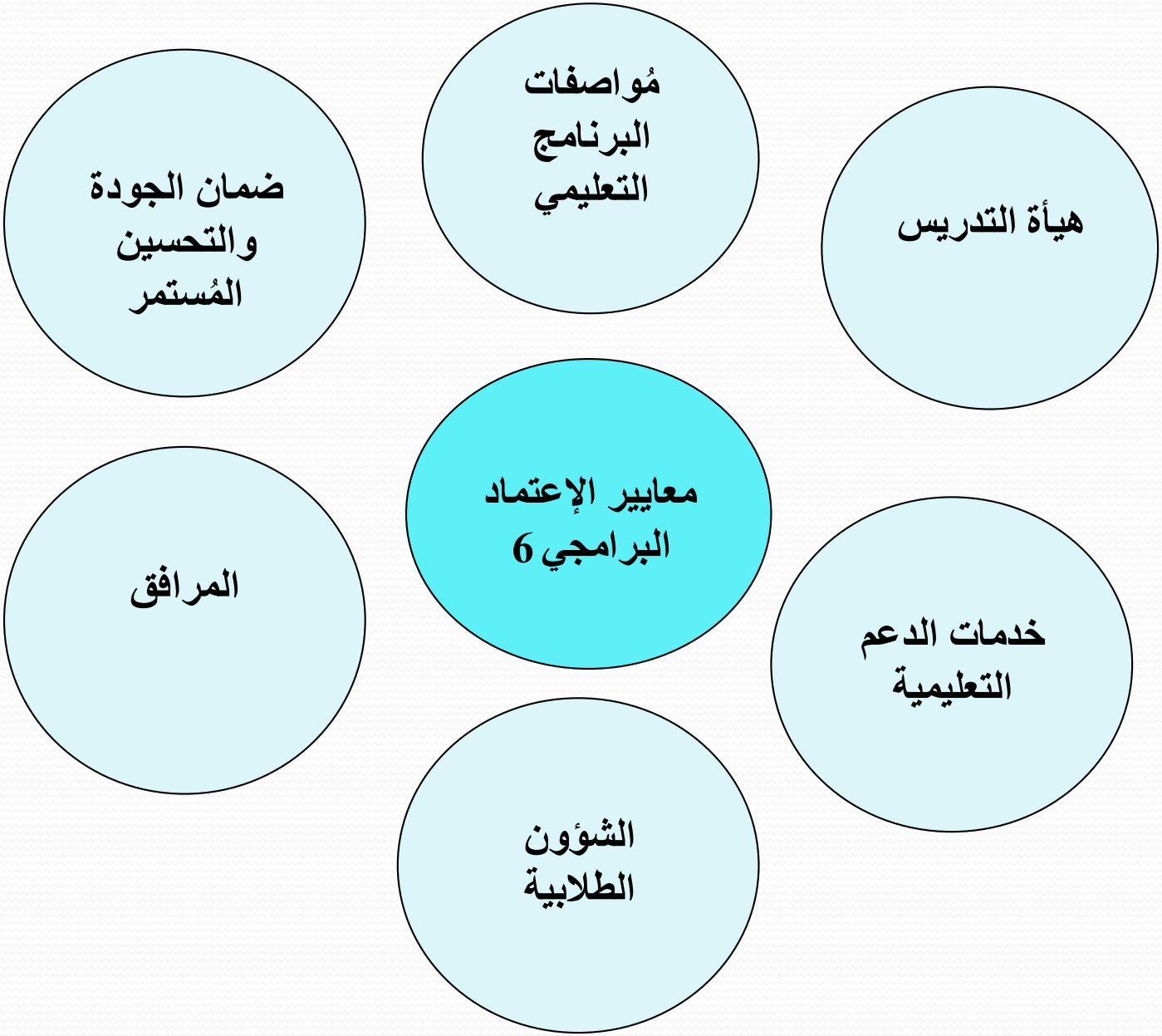

معايير الإعتماد البرامجي للدراسات العليا

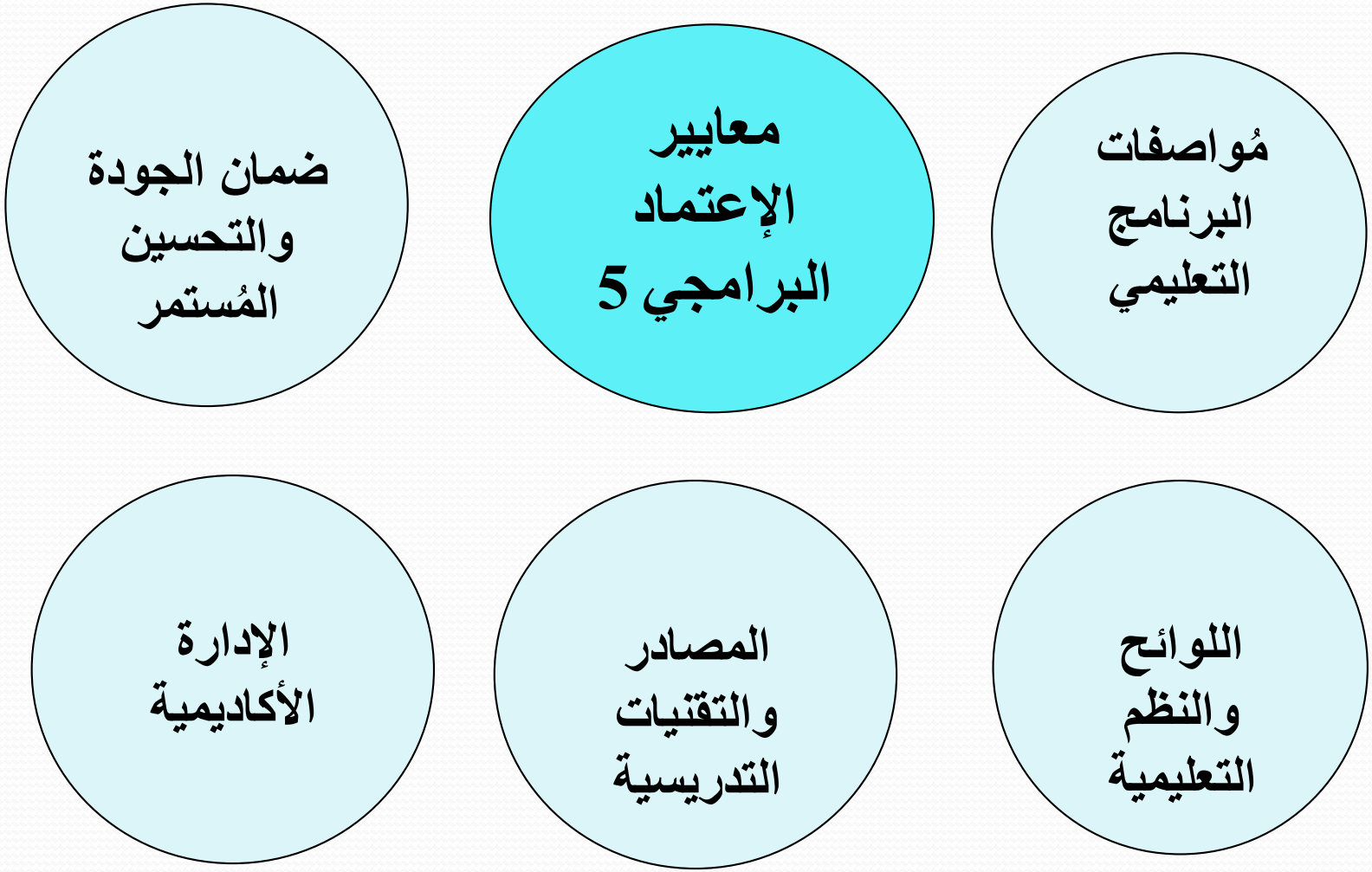

توفر المُتطلبات مُقابل درجة الإعتماد الممنوح

النسبة المئوية لتوفر المُتطلبات	مستوى الجودة	تقييم فاعلية برنامج الدراسة الجامعية	مدة الاعتماد
%100 - %95	متميزة Outstanding	جميع ممارسات المؤسسة متميزة وبعضها فعالة، إضافة إلى وجود مُمارسات يمكن أن تكون نموذجاً.	خمس سنوات
%94 - %85	فعالة Effective	جميع مُمارسات المُؤسسة على الأقل جيدة جداً، وبعضها مُتميز.	أربع سنوات
%84 - %80	نشطة Active	جميع مُمارسات المُؤسسة جيدة أو أكثر، ولا توجد فيها مواطن ضعف كثيرة.	ثلاث سنوات
%79 - %75	حسنة Good	مُمارسات المُؤسسة مقبولة من نواح عدة، وتوجد بعض المُمارسات الجيدة، وبها مواطن ضعف غير رئيسية تحتاج إلى تطوير وتحسين	سنتان
%74 - %65	ضعيفة Weak	ممارسات المُؤسسة غير ملائمة، وبها مواطن ضعف كثيرة ورئيسة، تحتاج إلى بذل جهد كبير للتصحيح والتحسين والتطوير.	اعتماد مشروط سنة واحدة

تحديات مُؤسسات التعليم العالي (العام والخاص) في الحصول على الإعتماد

تحديات مُؤسسات القطاع العام

تحديات الإعتماد في مُؤسسات القطاع العام

- عدم إستقرار البلاد وانعكاسات ذلك على قطاع التعليم وضمان الجودة.
- ضعف الإنفاق على شؤون التعليم وضمان الجودة.
- ضعف القدرة على التخطيط الإستراتيجي لشؤون التعليم وضمان الجودة.
- عدم كفاية أعداد الكفاءات العاملة في شؤون التعليم وضمان الجودة.
- عدم استقرار الكفاءات العاملة في شؤون التعليم وضمان الجودة.
- غياب التعاون الإقليمي والدولي في شؤون ضمان الجودة.
- ضعف إدراك القيادات الأكاديمية والإدارية لأهمية ضمان الجودة.

تحديات الإعتماد في مُؤسسات القطاع العام

- ضعف إدراك المُوظفين لأهمية ضمان الجودة.
- ضعف إدراك الطلاب لأهمية ضمان الجودة.
- النقص الشديد في البرامج التثقيفية والتوعوية بشؤون ضمان الجودة.
- ترهُل البنية المُؤسسية والهيكلية الحاضنة للعملية التعليمية.
- تقادم المناهج وغياب آليات التطوير والتحديث العلمي.
- ضعف الإمكانيات التكنولوجية المُتاحة.

تحديات الإعتماد في مُؤسسات القطاع العام

- الإزدحام الطلابي وتدني مُستوى المُدخلات للتعليم العالي.
- ضعف أنظمة التحفيز للعاملين في شؤون ضمان الجودة.
- عدم خُضوع مُواصفات البرامج العلمية والمُقررات الدراسية للمراجعة الدورية والمرجعية الواضحة.
- عدم القيام بالدراسة الذاتية والتدقيق الداخلي.
- قلة إدراك أعضاء هيأة التدريس لأهمية ضمان الجودة ومُتطلباتها.
- زيادة الإستثمار في أعداد مُؤسسات التعليم العالي العام وبرامجها التعليمية على حساب غياب الإستثمار في ضمان تحقق جودتها.

تحديات مُؤسسات القطاع الخاص

تحديات الإعتماد في مُؤسسات القطاع الخاص

- عدم إستقرار البلاد وانعكاسات ذلك على قطاع التعليم وضمان الجودة.
- ضعف الإنفاق على شؤون التعليم وضمان الجودة.
- غياب الدعم الحكومي وضعف المُتابعة الفنية للقطاع الخاص في مجال التعليم.
- ضعف القدرة على التخطيط الإستراتيجي لشؤون التعليم وضمان الجودة.
- ندرة الكفاءات العاملة في شؤون التعليم وضمان الجودة.
- عدم الإستقرار الوظيفي للعاملين في القطاع الخاص.
- غياب خطط التعاون الإقليمي والدولي في شؤون ضمان الجودة.
- ضعف إدراك القيادات الأكاديمية والإدارية لأهمية ضمان الجودة.

تحديات الإعتماد في مُؤسسات القطاع الخاص

- عدم إدراك المُوظفين لأهمية ضمان الجودة.
- عدم إدراك الطلاب لأهمية ضمان الجودة.
- غياب البرامج التثقيفية والتوعوية المُتعلقة بشؤون ضمان الجودة.
- عدم صلاحية / مُناسبة البنية المُؤسسية والهيكلية الحاضنة للعملية التعليمية.
- ضعف المناهج وغياب المرجعيات العلمية.
- ضعف الإمكانيات التكنولوجية المُتاحة.
- التدني الشديد في مُستوى المُدخلات للتعليم العالي الخاص.
- عدم وجود أنظمة لتحريك الدافعية والتحفيز للتميز في القطاع الخاص.

تحديات الإعتماد في مُؤسسات القطاع الخاص

- عدم إعداد مُواصفات للبرامج العلمية والمُقررات الدراسية وفقاً لاشتراطات ضمان الجودة.
- عدم القيام بالدراسة الذاتية والتدقيق الداخلي.
- عدم توفر إشتراطات المبنى المُؤسسي (مباني تعليمية، معامل، موقف سيارات، مساحات خضراء، فناءات واسعة....إلخ).
- عدم وجود أعضاء هيأة تدريس قارين في العديد من مُؤسسات التعليم الخاص.
- عدم وجود موظفين قارين في العديد من المُؤسسات التعليمية بالقطاع الخاص.

تحديات الإعتماد في مُؤسسات القطاع الخاص

- قلة مصادر التمويل وعدم كفاية رأس المال المُخصص للإنفاق على العملية التعليمية وجودتها.
- عدم صلاحية / مناسبة المواقع الجغرافية للقيام بالعملية التعليمية وفقاً لاشتراطات ضمان الجودة في العديد من مُؤسسات القطاع الخاص.
- سيطرة التوجه الربحي قصير المدى على العديد من مُؤسسات التعليم العالي الخاص على حساب جودة العملية التعليمية والإستثمار في تطوير بنيتها المُؤسسية.
- قلة إدراك أعضاء هيأة التدريس لأهمية ضمان الجودة ومُتطلباتها.
- سرعة وسهولة الحصول على التراخيص وأذونات المُزاولة خلال العقود الماضية قبل ضمان تحقق إشتراطات ضمان الجودة.

توصيات عامة تخص شؤون الإعتماد

توصيات عامة تخص شؤون الإعتماد

- الدعم المادي والفني لمُؤسسات التعليم العالي من قبل الجهات المعنية بذلك مثل وزارة التعليم ومركز ضمان الجودة وإدارة التعليم الخاص.
- الإعتماد على المعايير العلمية الموضوعية في تسيير العملية التعليمية مع المراجعة الدورية لها لغايات التحسين والتطوير.
- الإهتمام بالتشريعات المُنظِّمة لشؤون ضمان الجودة وتحسينها.
- توفير الدعم الفني الإرشادي للعاملين في شؤون ضمان الجودة بالقطاعين العام والخاص.

توصيات عامة تخص شؤون الإعتماد

- التقيد باشتراطات ومُواصفات المباني التعليمية وتطويرها.
- الإختيار الإستراتيجي للمواقع الجغرافية للمُؤسسات التعليمية.
- الإنفاق على المُؤسسات التعليمية من حيث المباني والبرامج التعليمية ومُتطلباتها.
- العمل على استقطاب وتوطين الكفاءات في القطاعين العام والخاص وتشجيعها.
- إختيار الكفاءات وتحفيزها للعمل في شؤون ضمان الجودة بالقطاعين العام والخاص.
- تقنين أعداد المُؤسسات التعليمية وبرامجها الأكاديمية العامة والخاصة ضمن خطة إصلاح شاملة واضحة المعالم لإعادة هيكلة قطاع التعليم إنطلاقاً من تحقق مُؤشرات ضمان الجودة بتلك المُؤسسات.

خاتمة

- تم خلال هذا اللقاء العلمي تسليط الضوء على مفهوم الإعتراف والإعتماد عند الحديث عن شؤون ضمان الجودة. كما تم توضيح المعايير والمُتطلبات التي تحتاج إليها المُؤسسة التعليمية كي تتحصل على الإعتماد المُؤسسي والبرامجي.
- أيضاً تم التطرق في هذه الجلسة للتحديات أو المُعوقات التي تُواجه المُؤسسات التعليمية في طريقها نحو الحصول على الإعتماد.
- وأخيراً أُختتم اللقاء بالحديث عن أهم عوامل النجاح التي تحتاجها المُؤسسات التعليمية العامة والخاصة لكي تتمكن من الحصول على الإعتماد المُؤسسي والبرامجي، وتتمكن بالتالي من تقديم خدمات تعليمية تتوفر فيها الحدود الدينا من إشتراطات ضمان الجودة.

تمنياتي لمُؤسساتنا التعليمية العامة والخاصة بالتوفيق والتميز